منازع فيه، على أنها الممثل لشعب فلسطين واستمعت إلى أقوال ممثليها بصفتهم تلك[٨٣]. ووجهت الحكومة البريطانية الدعوة الى الهيئة العربية لحضور مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ وتم استقبال وفد الهيئة باعتباره ممثلا للشعب الفلسطيني[٨٤]. ووجهت دعوة مماثلة، في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٤٦ لحضور مؤتمر لندن الثاني[٨٥]. أما اللجنة الخاصة بفلسطين، والمنبثقة عن هيئة الامم المتحدة فقد وجهت الدعوة الى الهيئة العربية سنة ١٩٤٧ لتقديم بيان يعبر عن وجهة نظر الشعب الفلسطيني[٨٦]. وشاركت الهيئة العربية، كممثل معترف به، في المناقشات التي دارت في اجتماعات اللجنة الأولى لهيئة الأمم في أيار (مايو) ١٩٤٧[٨٧]. وفي الشهر نفسه، اصدرت الجمعية العامة لهيئة الامم قرارا أكدت فيه «ان قرار اللجنة الاولى بمنح الهيئة العربية حق تقديم بيان، يعطي تفسيرا صحيحا لقصد الجمعية [العامة]»[٨٨]. وفي أول نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ناشد مجلس الأمن الدولي **«الوكالة اليهودية لفلسطين والهيئة العربية العليا لارسال ممثلين عنهما لمجلس الأمن وذلك لترتيب هدنة بين العرب واليهود في فلسطين، وأكد على ثقل المسؤولية التي ستقع على الطرف الذي لا يلتزم بهذه الهدنة»**[٨٩].

لقد عاملت الحكومات العربية الهيئة العربية العليا وكأنها الممثل الشرعي لشعب فلسطين. وكان هذا في مقام اعتراف واقعي اكثر منه قانوني بوضع الهيئة العربية. ويمكن ملاحظة ذلك من المراسلات الديبلوماسية والاتصالات السياسية التي أجرتها تلك الحكومات مع الهيئة العربية أثناء اضراب وثورة سنة ١٩٣٦[٩٠]. وفي مرات عديدة، استخدمت الحكومة البريطانية المساعي الحميدة لحكومات الدول العربية لحمل الهيئة على انهاء اضراب سنة ١٩٣٦[٩١]، او على الاشتراك في المؤتمرات التي عقدت في لندن[٩٢] او للاشتراك في المناقشات التي كانت تجري، انئذ، امام هيئة الامم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية[٩٣]. وحين تناول مجلس الجامعة العربية موضوع تمثيل فلسطين في المجلس، انتهى الى اتخاذ قرار بتاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ ينص على أن الطريقة التي سيتم بها اختيار الوفد الفلسطيني ستكون من خلال تسمية الهيئة العربية العليا لأعضاء هذا الوفد ثم يقوم المجلس بتثبيت هذا التعيين[٩٤]. وبتاريخ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٤٦ وافقت الجامعة العربية على اعتبار الهيئة بأنها «الوحيدة التي تمثل جميع العرب في فلسطين وتتحدث باسمهم وتوحد جهودهم ومساعيهم لمصلحة فلسطين»[٩٥].

وحين أصدرت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة توصيتها الخاصة بتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧[٩٦]، اعلنت الهيئة العربية العليا نفسها «حكومة عموم فلسطين» وكان مقرها مدينة غزة. وتم تشكيل مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، وعقدت الجمعية الوطنية الفلسطينية في الاسبوع التالي، حيث وافقت على تشكيل الحكومة الجديدة، واعترفت بالحكومة الفلسطينية كل من مصر وسوريا ولبنان واليمن والمملكة العربية السعودية وافغانستان. وانضمت الحكومة الجديدة الى الجامعة العربية حيث شاركت في مناقشة المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية جميعها، وكان لها صوت كامل في هذا المجال[٩٧]. وظلت حكومة عموم فلسطين تتمتع بهذا الوضع حتى خلفتها سنة ١٩٦٤ منظمة التحرير الفلسطينية.